الدرجة الثانية وما تتضمنه

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

قوله: (وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَهِيَ مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ: الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلاَ سُكُونٍ؛ إِلاَّ بِمَشِيئَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ، لاَ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لاَ يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ إِلاَّ اللهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلاَ رَبَّ سِوَاهُ).

(الشرح)

الدرجة الثانية تتضمن مرتبتين:

– **مرتبة المشيئة:** وهي المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر، وهي: الاعتقاد الجازم بمشيئة الله النافذة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا راد لما قضى، ولا يكون في ملكه ما لا يريد.

وقد تقدم في أول هذا الشرح أن الإرادة الربانية تنقسم إلى: كونية، وشرعية؛ فالإرادة الكونية: هي المشيئة، والإرادة الشرعية هي المحبة؛ فما شاء الله كونًا لا بد من وقوعه، وما أحب شرعًا فقد يقع، وقد لا يقع، والمقصود هاهنا المشيئة؛ قال تعالى: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [النحل: ٤٠]، فلا يُتصور أن يشاء الله شيئًا ثم لا يقع، أو يشاء العبدُ شيئًا، والله لم يشأه، فتقع مشيئة العبد، وتتخلف مشيئة الرب؛ هذا ممتنع، فمشيئته، سبحانه وتعالى، متعلقةٌ بكل حركةٍ وسكون، لأنها مقتضى ربوبيته؛ فالرب هو السيد المدبر، الآمر الناهي.

– **مرتبة الخلق:** وهي المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر، وهي: الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى خالق كل شيء؛ فالله الخالق وما سواه مخلوق، وأن الله خلق جميع الموجودات؛ ذواتها، وصفاتها، وحركاتها، قال تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الرعد: ١٦]، [الزمر: ٦٢]، وقال: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ} [الأنعام: ١٠١]، [الفرقان: ٢]، وقال: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات: ٩٦].

وهذه الدرجة الثانية أنكرتها المعتزلة، وشبهتهم في ذلك: كيف يترتب ثوابٌ وعقاب على أفعال العباد التي شاءها منهم، وخلقها فيهم؟! كيف يستحقون الجنة وهو من شاء طاعاتهم وخلقها؟!

وكيف يستحقون النار وهو من شاء معاصيهم وخلقها؟! هذا يقتضي – في زعمهم-وصفه بالظلم؛ فحملهم هذا الفهم القاصر على إنكار المشيئة والخلق، تنزيهًا لله عن الظلم، بزعمهم.

وجواب هذه الشبهة أن يقال: إن الله، سبحانه وبحمده، قد قدر منذ الأزل ما الخلق عاملون، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، لكنه أخفى قدره عن عباده، وأظهر لهم شرعه، وأعطاهم من الأدوات والآلات ما يتمكنون فيه من الفعل أو الترك، وعذرهم فيما لا طاقة لهم به، وقال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار؛ فقد غيّب عنهم سبحانه كتاب القدر، وأظهر لهم كتاب الشرع، وقال: اعملوا! فإن عمل صالحًا، بمحض إرادته، ومجاهدته لهواه، استحق الثواب، وإن عمل سوءًا، بسبق إصراره، واتباعه لهواه، استحق العقاب، لأنه لا يعلم قبل أن يعمل ما قدّر الله عليه، وكتبه، وهذا عين العدل؛ فتهاوت بذلك شبهة القدرية.

وكل إنسان يُميز في نفسه بين أفعاله الاضطرارية، وأفعاله الاختيارية، بدليل أنه في أموره الدنيوية يختار من الأعمال ما يلائمه، ولا يتّكل على القدر، بل يسعى في مصالحه الخاصة؛ فإذا أراد مالًا ضرب في الأرض، وخرج في البرد القارس، أو في الحر اللاهب يطلب رزقه، ولم يتّكل على القدر السابق، ولم يقل: إن كان لي رزق فسيأتيني في قعر بيتي! وإذا أراد الولد بذل المهر وتزوج، ولم يقل: إن كان الله قسم لي ذرية فسيطرقون عليّ الباب! فالله، سبحانه وتعالى، كما هدانا لما يُصلحنا في معاشنا، هدانا لما يُصلحنا في معادنا، فكيف نُعمِل ما يصلح دنيانا أخذًا بالأسباب، ولا نُعمِل ما يصلح آخرانا اتكالًا على القدر؟!

وقد عرض هذا الخاطر للصحابة، رضوان الله عليهم، وسألوا عنه النبي-صلى الله عليه وسلم-، فلم يعنفهم، وأجابهم بجواب مقنع فيه برد اليقين، وانثلاج الصدور؛ (فعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ به الأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: (اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ)، ثُمَّ قَرَأَ: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالحُسْنَى} [الليل: ٦] الآيَةَ).[1]

فالعبد مدعوٌ إلى أن يؤمن بالقدر، ويعمل بالشرع، ويُحسن الظن بربه؛ فما أمر الله به امتثله، وما نهاه عنه اجتنبه، ويرجو رحمته، ويخشى عذابه.

فإن قيل: هل العبد مسيرٌ أم مخير؟

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: رقم (٢٦٤٧).

فالجواب: العبد مُيسّر! لا مُسيّر ولا مُخيّر؛ قال الله تعالى: {فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى} [الليل: ٧]، وقال: {فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى} [الليل: ١٠]، وعَنْ عِمْرَانَ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِيمَا يَعْمَلُ العَامِلُونَ؟ قَالَ: (كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)[1]؛ فلا يقال مسيّر بإطلاق، لأن الله أثبت للعبد مشيئة حقيقية؛ فقال: {لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ} [التكوير: ٢٨]، وأثبت له فعلًا حقيقيًا؛ فقال: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ} [الليل: ٥ـ٦]، وقال: {وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ} [الليل: ٨ـ٩]؛ فأسند الإعطاء، والاتقاء، والتصديق للمطيع، كما أسند البخل، والاستغناء، والتكذيب للعاصي. ولا يقال مُخيّر بإطلاق؛ لقول الله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: ٢٩].

وإنما يكون الأمر ظلمًا -وحاشا أن يكون-لو أن الله، سبحانه، أطلع عباده على مقاديرهم، ثم أمرهم، ونهاهم! أما أن يُغيّب الله ذلك عنهم، ويبين لهم ما يتقون، ثم يأمرهم وينهاهم، فيأتون ما يأتون، ويذرون ما يذرون، عن بينة وسبق إصرار، ومحض اختيار؛ فهذا ليس من الظلم في شيء.

وقد أنكر الله، سبحانه وتعالى، على المشركين احتاجهم بالقدر؛ فقال سبحانه: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: ١٤٨]، ولا ريب أن الله لو شاء ما أشركوا، ولا آباؤهم، ولا حرموا من شيء، لكن ليس الشأن هنا! وإنما في احتجاجهم بالقدر على شركهم وتحريمهم ما أحل الله، فهل تتم لهم الحجة؟ كلا! **فقد أبطلها الله من ثلاثة وجوه:**

الأول: {كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} [الأنعام: ١٤٨]: فسمى مقالتهم كذبًا، والكذب هو مخالفة الخبر للواقع.

الثاني: {حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا} [الأنعام: ١٤٨]: ولو كان لهم حجةٌ في القدر ما أذاقهم الله بأسه؛ لأن الله حكم عدل مقسط لا يظلم مثقال ذرة.

الثالث: {قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا} [الأنعام: ١٤٨]: أي: هل اطلعتم على اللوح المحفوظ فوجدتم أنكم تشركون، وأنكم تحرمون ما أحل الله، ففعلتم ذلك بناء على اطلاعكم؟ كلا! بل حقيقة الأمر: {إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ} [الأنعام: ١٤٨].

وهذه الدعوى ينتحلها بعض البطالين، العطالين، من الفساق! فتجد أحدهم إذا نهي عن معصية، قال: هذا شيء مقدر كتبه الله عليّ!، فيحتج بقدر الله على معصية الله، أو إذا أُمر بطاعة، قال: لو كتب الله لي ذلك لفعلته! فيقال له: وما يدريك أن الله، سبحانه وتعالى، قد كتب عليك، أو لم يكتب عليك؟ إنما علمت ذلك بعد وقوع الفعل منك. مثال ذلك: إذا اشترى إنسان عنقودًا من عنب، بإمكانه أن يأكله حبةً حبة؛ يسمي الله في أوله، ويحمد الله في آخره، فيؤجر، وبإمكانه أن يعصره،

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٧٥٥١)، ومسلم: رقم (٢٦٤٩).

ويدعه يتخمر فيشربه؛ فيسكر، ويأثم، فالأول مأجور، والثاني مأزور، وكل منهما أتى ما أتاه بمحض إرادته، وسبق إصراره، قال تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت: ٤٦].

فالذي يحتج بقدر الله على معصية الله لا حجة له؛ إذ كيف يحتج بشيءٍ لم يعلم أن الله قدره عليه إلا بعد صدوره منه؟! لو علم أن هذا هو قدر الله عليه، قبل فعله، لكان معذورًا، وأنى له!

والذي يحتج بقدر الله على معصية الله لا يحتج به في أموره الدنيوية؛ فإذا جاء البرد، لبس الملابس الدافئة، فإذا قيل له: لم تفعل هذا؟ قال: أخشى أن يلحقني مرض، وصدق، ولو قيل له: إن كان الله قد كتب عليك مرضًا فستمرض، ولو لبست جميع الثياب! لم يقبل أن يخرج عاريًا في شدة البرد، مع أنه يحتج بقدر الله على معصية الله.

ويقال إن سارقًا رُفع إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فأمر بقطع يده، فقال: مهلًا يا أمير المؤمنين، إنما سرقت بقدر الله، فقال عمر، رضي الله عنه: ونحن نقطع يدك بقدر الله، وأضاف شيخنا ابن عثيمين -رحمه الله-وأيضًا: بشرع الله، ولهذا عتب عمر، رضي الله عنه، على أبي عبيدة حينما وقع طاعون عمواس بالشام؛ فلم يدخل عمر، رضي الله عنه، دمشق؛ فكتب إليه أبو عبيدة: (أفِرَارًا مِن قَدَرِ اللّهِ؟! فَقَالَ عُمَرُ: لو غَيْرُكَ قَالَهَا يا أَبَا عُبَيْدَةَ؟! نَعَمْ نَفِرُّ مِن قَدَرِ اللّهِ إلى قَدَرِ اللّهِ)[1].

فلا حرج على الإنسان أن يستدفع القدر بالدعاء، وبكل وسيلة صحيحة ممكنة؛ قال صلى الله عليه وسلم: (احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشّيْطَانِ)[2]. فبيّن ما ينبغي للحازم تُجاه الأمور المستقبلة، وما ينبغي للصابر حيال الأمور الماضية، وهذا من أعظم أسباب السعادة والفلاح.

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٥٧٢٩)، ومسلم: رقم (٢٢١٩).

[2] أخرجه مسلم: رقم (٢٦٦٤).

عدم التعارض بين القدر والشرع، ولا بين تقدير الله للمعاصي وبغضه لها

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

(وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ. وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهُ الْكُفْرَ، وَلاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ).

(الشرح)

لما قرر الشيخ –رحمه الله–مراتب القدر، وأورد أدلتها من الكتاب والسنة، بيّن أن ذلك لا ينافي الأمر والنهي، وأنه لا تلازم بين المحبة والمشيئة، فقد يحب ما لا يشاء، وقد يشاء ما لا يحب، لحكمة غائية.

وقد انقسم الناس، في العلاقة بين الشرع، والقدر، إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المشركية: نسبةً إلى المشركين، الذين قالوا: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: ١٤٨]؛ فأثبتوا القدر، وأنكروا الشرع، وأعفوا أنفسهم من الأمر والنهي؛ فهؤلاء يقابلهم في فِرق الأمة "الجبرية"، القائلون: العبد مجبور على فعله، والجبرية صنفان:

– **زنادقة الصوفية:** الذين يزعمون الشهود الكوني، وأن أفعالهم وتصرفاتهم بمنزلة حفيف الأشجار، وجريان الماء في الأنهار، وتعاقب الليل والنهار، وأنهم كالريشة في مهب الريح،

وكالقشة فوق سطح الماء! فيعفون أنفسهم من الأوامر والنواهي، ويزعمون أنهم مستغرقون في بحر وحدة الوجود، ويسوغون لأنفسهم غشيان المعاصي والكبائر، كما قال قائلهم:

أصبحت منفعلًا لما تختاره مني ففعلي كله طاعات

– **الأشاعرة:** الذين حاولوا تلفيق مقالةً بين مقالة الجبرية ومقالة أهل السنة؛ فأثبتوا المراتب الأربع، وزعموا أنهم يثبتون للعبد قُدرةً ومشيئةً، لكنها قدرة غير مؤثرة، يحصل الفعل عندها لا بها!

فوافقوا أهل السنة في إثبات القدر السابق، وبذلك فارقوا المعتزلة، لكنهم لم يحسنوا فهم عقيدة السلف، فظنوا أنّ إثبات القدر السابق يمنع إثبات مشيئة وقدرة حقيقية للعبد؛ فقالوا بنظرية (الكسب)، ولا علاقة لهذا اللفظ بقول الله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [البقرة: ٢٨٦]، لكنهم ألبسوا بدعتهم هذا اللفظ الشرعي تأنيسًا لها؛ فزعموا أن الله تعالى يحدث قدرة مقارنةً للفعل الذي يصدر من العبد، ولم يستطيعوا أن يعبروا عن هذا بلغة واضحة مفهومة! لأنه أمر غير متعقل؛ حتى أنشد بعضهم:

مما يقال ولا حقيقـــــة عنده معقولـــــة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام

وقد اضطربت عبارات متكلميهم في تعريف "الكسب"، وهذا ملخصها من شفاء العليل:

١. قال القاضي: الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة.

٢. وقيل: إنه المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث.

٣. وقيل: إنه المقدور بالقدرة الحادثة.

٤. وقال الإسفرائيني: حقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفراده به.

٥. وقال الأشعري وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسبًا، دون كونه موجودًا أو محدثًا؛ فكونه كسبًا وصفٌ للوجود بمثابة كونه معلومًا.

٦. ولخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل؛ فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما؛ فهذا الاقتران هو الكسب)[١].

٧. وقال الصاوي، في شرح منظومة (جوهرة التوحيد): (هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل، فإذا تعلقت قدرة العبد وإرادته بالفعل، فمن عظيم قدرة الله تعالى إيجاد الفعل عند قدرة العبد لا بقدرته وإرادته، وذلك كقطع السكين مثلًا: فإن القطع عند مرور السكين لا بالسكين، فإنه يمكن تخلفه. فمقارنة قدرة العبد وإرادته لإيجاد الله هو المسمى (بالكسب))[٢].

٨. ما يقع به المقدور من غير صحة انفراد القادر به.

٩. ما يقع به المقدور في محل قدرته.

القسم الثاني المجوسية: نسبةً إلى المجوس، فإن المجوس شذّوا عن بني آدم فأثبتوا خالقًا مع الله؛ فأثبتوا الشرع، وأنكروا القدر، ويشابههم، في فرق الأمة، "القدرية"، القائلون: إن العبد يخلق فعل نفسه، والقدرية صنفان:

– **القدرية الأولى، "الغلاة"**: الذين أنكروا جميع مراتب القدر، وإمامهم، وشيخهم معبد الجهني، الذي ظهر في أواخر الصحابة.

– **المعتزلة**: الذين أثبتوا العلم والكتابة، وأنكروا المشيئة والخلق.

ووجه تسميتهم مجوسًا؛ لأنهم يثبتون خالقًا مع الله، وهو العبد؛ فيزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه، لكنهم يعظمون الأمر والنهي، بمعنى أنهم يلزمون أنفسهم بفعل الأوامر، واجتناب المناهي؛ ولهذا جعلهم شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–أقل شرًا وخبثًا من الفرقة الأولى؛ الجبرية، لالتزامهم بالشريعة، وإن كانوا قد وقعوا في أمر عظيم، حينما أخلّوا بمقتضى الربوبية.

القسم الثالث الإبليسية: نسبة إلى إبليس، وذلك أن إبليس كان مقرًا بالقدر، مقرًا بلزوم الشرع، لكن زعم أن بينهما تناقضًا، كما حكى الله عنه بقوله: {أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا (٦١) قَالَ

---

(١) شفاء العليل لابن القيم: (ص٢٠٩-٢١٠).

(٢) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد: (ص١٤٩-١٥٠).

أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عليّ} [الإسراء: ٦١، ٦٢]؛ فاعترض، مع كونه يثبت الربوبية لله، وقال: {فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ } [ص: ٨٢]، وقال:{أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } [الأعراف: ١٢]؛ فهو يثبت الخلق، ويرى أن لله أن يأمره وينهاه، ولذلك كان في عداد الملائكة؛ كما قال تعالى: {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ} [الأعراف: ١١]، فلما وقع في قلبه ما وقع من الكبر والحسد، زعم أن بين الشرع والقدر تناقضًا.

القسم الرابع أهل السنة والجماعة: الذين أقروا بالشرع والقدر، على وجه لا تعارض فيه، واعتقدوا أن الله قدر المقادير قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعلم من سيطيعه ومن سيعصيه، وعلم أهل الجنة وأهل النار، وكتب ذلك عنده في اللوح المحفوظ، ووقعت أفعال العباد وفق مشيئته، وبقدرته وخلقه، وقد أخفى عنهم قدرهم، وأظهر لهم شرعه، وجعل لهم إرادةً حقيقةً، وقدرة حقيقيةً، بها يأتون وبها يذرون، وأعطاهم من الأدوات والآلات ما يتمكنون به من الفعل أو الترك، وعذرهم فيما لا طاقة لهم به، ورتب الثواب والعقاب على ما كسبوه، أو اكتسبوه.

قوله: (وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ): أي، مع ما تقدم من إثبات القدر السابق، فلا تعارض بين القدر والشرع، كما قال: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} [الأعراف: ٥٤].

قوله: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهُ الْكُفْرَ، وَلاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ):

لا تلازم بين المشيئة والمحبة؛ الله تعالى يحب التقوى، ويحب المتقين، ويحب الإحسان، ويحب المحسنين، ويحب القسط، ويحب المقسطين، ومع ذلك لم يشأ جعل الناس جميعًا على هذه الأوصاف؛ فليس كل ما أحبه شاءه، كما أنه يكره الكفر والكافرين، ويكره الفسق والفاسقين، ويكره الفساد والفاسدين، ولا يرضى هذه الأفعال، ومع ذلك شاء وجودها وقدّرها؛

قال تعالى: {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنّ اللّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} [الزمر: ٧].

فإن قال قائل: لِمَ يشاء ما لا يحب؟ ولِمَ يحب ما لا يشاء؟ فيقال: لله تعالى حكمة بالغة في كل ما يقدِّر؛ وقد تكون حكمةً آنية، وقد تكون حكمةً مآليةً.

مثال ذلك: خلق إبليس، وما ترتب عليه من الكفر، والفسوق، والعصيان، قدّره، لا لذاته، وإنما لمآلاته، وما يترتب عليه من الحكم والمصالح؛ فلولا خلق إبليس ما تميز المؤمنون من الكفار، ولا الأبرار من الفجار، ولا قام سوق الجنة والنار، ولا وجدت التوبة والاستغفار، ولا رفع علم الجهاد، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل ولا عُرِف الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، كأسماء العزة والجلال، وأسماء الجمال والكمال، فإن هذه إنما تتبدى بحصول هذه الأمور المتقابلة.

مثال آخر: خلق الأمراض، والعقارب، والحيات، والذباب، يظن بعض السذج قاصري النظر، أن هذا خلاف الحكمة! فإن الله تعالى جعل الدنيا دار ابتلاء وكبد، ولم يجعلها دار جزاء، ونعيم، ورغد؛ فينشأ من هذه المعاناة تكفير السيئات، ورفعة الدرجات، والتوق إلى بلوغ الجنات.

فالله –عز وجل–حكيم في كل ما قدر، كما أنه حكيم في كل ما شرع، والواجب على المؤمن أن يحسن الظن بالله تعالى، وأن لا يعتقد في الله إلا المثل الأعلى، وأن يطهر قلبه من كل ظن سوء؛ فإن سوء الظن أصل الكفر، وإنما كفر من كفر بسبب سوء ظنه بربه، لهذا قال إبراهيم: {فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ} [الصافات: ٨٧]، وقال: {وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [فصلت: ٢٣].

فإذا ظن العبد بربه الظن الحسن، وأنه لا يصدر منه، سبحانه وبحمده، في شرعه، وقدره إلا ما هو خير، فهو المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان، ومن اتهم الله تعالى في شرعه أو قدره فهو الكافر، المرتاب قلبه بالكفر والأوهام؛ ولهذا قال نبينا صلى الله عليه وسلم: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ

وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[1]، وقال مؤمنو الجن بأدب: {وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا} [الجن: ١٠]؛ فلما كان الكلام عن الشر، لم يسندوه إلى الله بالاسم الظاهر، وأتوا بالفعل الذي لم يسم فاعله تأدبًا مع الله، وقال فتى موسى: {وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ} [الكهف: ٦٣]، فنسب السبب المباشر إلى الشيطان، ولم يضفه إلى الله، مع أن كل شيء بقدر.

عدم التعارض بين إثبات القدر، وإسناد أفعال العباد إليهم حقيقة

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:

(وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ خَالَقَ أَفْعَالَهُم. وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ، وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ، وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي، وَالصَّائِمُ .وِلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَلَهُمْ إِرَادَةٌ، وَاللهُ خَالِقُهُمْ وَخالق قُدْرَتَهُمْ

[1] أخرجه مسلم: رقم (٧٧١).

وَإِرَادَتَهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَيَغْلُو فِيهَا قَومٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ، حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللهِ وَأَحْكَامِهِ حِكَمَها وَمَصَالِحَهَا).

(الشرح)

هذه الجمل المتتابعة منها ما يرد على الجبرية، ومنها ما يرد على القدرية: **قوله**: (وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً): رد على الجبرية؛ لأن الجبرية تزعم أن العبد لا يفعل حقيقةً، وأنه كالريشة في مهب الريح، وكالقشة فوق ظهر الماء، وكالمسمار في الترس، لا مشيئة له، ولا فعل؛ وقد أبطل الله ذلك بقوله: {لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ} [التكوير: ٢٨]؛ فأسند المشيئة والاستقامة إلى العباد، فهم فاعلون حقيقةً، لكنها لا تخرج عن مشيئة الله؛ بمقتضى ربوبيته، كما قال: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: ٢٩].

قوله: (وَاللَّهُ خَالَقَ أَفْعَالَهُم): رد على القدرية، القائلين: العبد يخلق فعل نفسه، قال تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢]، وقال: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ} [الفرقان: ٢]، وأصرح من ذلك قوله تعالى: {اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات: ٩٦].

قوله: (وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمُ): رد على الجبرية؛ أي أن هذه الأفعال، من العبادات أو المخالفات، تقوم فيه، وتضاف إليه حقيقة، لا صورة؛ قال تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ} [التغابن: ٢]؛ أتى بصيغة "اسم الفاعل"، الذي يدل على قيام الوصف به حقيقة. فلا يسمى مؤمنًا، إلا من آمن، ولا برًّا إلا من تبرر، ولا مصليًا إلا من صلى، وهكذا أضدادها؛ قال تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى} [الليل: ٥، ٦]، فأسند الله الإعطاء والتقوى والتصديق إلى العبد حقيقةً لا مجازًا، وبالمقابل: {وَأَمَّا مَنْ

بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى} [الليل: ٨، ٩]، فأسند البخل، والاستغناء، والتكذيب، إلى العبد حقيقة، لا مجازًا.

ويستدل الجبرية على شبهتهم بقول الله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} [الأنفال: ١٧]، وأن حركة العبد حركة صورية، وأن أفعاله قهرية! وهذه الآية نزلت في غزوة بدر، حين أخذ النبي ﷺ كفًا من تراب فرمى به معسكر الكفار، فما بقي رجل منهم إلا دخل في عينه منه شيء.

والجواب: أن الآية رد عليكم، وهكذا كل من استدل بدليل صحيح على قضية باطلة، فإن دليله ينقلب عليه؛ وذلك أن الله تعالى أسند الرمي إلى نبيه، فقال: {إِذْ رَمَيْتَ} [الأنفال: ١٧]، وهذا يدل على إسناد الفعل للعبد، والرمي يتناول شيئين: القذف، والإصابة؛ فأما القذف فوقع قطعًا من النبي ﷺ ، وأما الإصابة فمن الله عز وجل؛ أي أن الله أوصل رميك إلى عين كل واحد من المشركين.

ولو كان ما ذهبوا إليه صحيحًا، لصح أن يقال: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى، وما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى؛ وانسحب على جميع التصرفات التي تصدر من العبد، مما ينزه الله عن ذكره، ولا يقول بهذا عاقل، فضلًا عن مؤمن.

قوله: (وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أفعالهم وَلَهُمْ إِرَادَةٌ): هذا رد على الجبرية أيضًا؛ فغلاة الجبرية تنفي قدرة العبد مطلقًا، ومُقتصِدُوهم يجعلونها غير مؤثرة، ويسمونها "الكسب"، **والدليل على أن للعباد قدرة وإرادة الشرع، والحس:**

– **أما الشرع**: فالقرآن مليء بإسناد الأعمال إلى العباد، كقوله تعالى: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: ٢٢٣] فهم يأتون ويشاءون، والأمثلة التي يسند الله–تعالى–فيها الأفعال إلى الأقوام والأشخاص كثيرة، وفيرة.

– **أما الحس**: فهو الوَجْد الذي يجده كل إنسان؛ فيميز بين أفعاله الاختيارية، وأفعاله الاضطرارية، فكل حي متحرك يفعل بمحض إرادته؛ يأكل، ويشرب، وينقل الخطى، ويصلي ويصوم؛ لا يتحرك بصورة آلية.

قوله: (وَاللهُ خَالِقُهُمْ وخالق قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُمْ): رد على القدرية؛ فالله خالق كل شيء، بما في ذلك صفاتهم وحركاتهم، طاعاتهم ومعاصيهم، فقد أودع الله فيهم هذه الخصائص، كما أودع القوى المختلفة في المخلوقات؛ فأودع في الماء خاصية الإرواء، وأودع في الطعام خاصية الإشباع، وأودع الله في النار خاصية الإحراق، وأودع الله في السكين خاصية القطع، كذلك أودع الله في العباد خاصية الإرادة والفعل، لكن عقول هؤلاء المبطلين تعثرت في فهم هذه الأمور، مع بداهتها، وشهادة الحس بها.

قوله: (كَمَا قَالَ تَعَالَى: {لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ. وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}) [التكوير: ٢٨–٢٩]: هاتان الآيتان فيهما شفاء الصدور، وطمأنينة النفوس، وقناعة العقول؛ تغنيان عن كلام كثير مما يقوله المنظِّرون؛ فأثبتتا للعباد مشيئة، وفعلًا، مندرجين تحت مشيئة الله، وفعله.

قوله: (وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ: مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ) أي الدرجة الثانية المتضمنة لإثبات المشيئة والخلق، يشترك في إنكارها القدرية الأولى؛ أتباع معبد الجهني، والمعتزلة المتأخرون.

قوله: (وَيَغْلُو فِيهَا قَومٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ): وهم الجبرية؛ وسماهم أهل الإثبات، لأنهم غلوا في إثبات أفعال الله، وأنكروا أفعال العباد، فلا يثبتون للعبد قدرةً حقيقةً، ولا اختياراً حقيقيًا، ويزعمون أن إثبات ذلك يقتضي إثبات فاعل غير الله، وذلك شرك في الربوبية!

وقد بلغ بهم الحال حتى أن سلبوا الأشياء خصائصها؛ فسلبوا النار خاصية الإحراق، وقالوا: وقع عندها لا بها! يعني أن الله خلق الاحتراق لحظة مقارنة النار للحطب! وسلبوا الماء خاصية

الإرواء، قالوا: حصل عنده لا به! يعني إن الله خلق الري لحظة مقارنة الماء لشفتيك وانحداره في جوفك لا به! وسلبوا السكين خاصية القطع، وقالوا: حصل القطع عنده لا به! أي أن الله خلق القطع لحظة مقارنة السكين لرقبة الذبيحة، لا به! فسلبوا الأشياء خواصها وطبائعها، وهكذا في الطعوم والروائح والألوان، وطردوا ذلك في طاعات العباد ومعاصيهم؛ فلهذا كانوا ضُحَكَةً للعقلاء، واستطال عليهم القدرية من المعتزلة، وسخروا منهم، وحق لهم أن يسخروا.

وقد جزم المصنف بتسمية النبي، صلى الله عليه وسلم، للقدرية النفاة "مجوس هذه الأمة"، والحديث الوارد في ذلك مختلف في ثبوته ورفعه، ولكن التشبيه صحيح؛ لأنهم شابهوا المجوس في إثبات خالق مع الله؛ فإن المجوس يثبتون إلهًا للنور، يخلق الخير، وإلهًا للظلمة، يخلق الشر، وهؤلاء القدرية أثبتوا خالقِين بعدد الناس؛ لأن كل مكلف عندهم يخلق فعل نفسه.

قوله: (وَيُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللهِ وَأَحْكَامِهِ حُكْمَهَا وَمَصَالِحَهَا): هذه من طامات الجبرية، فإنهم أنكروا الحكمة والتعليل، وقالوا: إن الله تعالى يفعل لمحض المشيئة، لا يفعل شيئًا لشيء! وهذا من العجب.

ونفي الحكمة والتعليل طعن في الربوبية، فإن من أسماء الله الحسنى "الحكيم"، والحكمة: وضع الشيء في موضعه، وما أكثر ما ترد لام التعليل، وكي، وباء السببية، في القرآن،كقوله الله -عز وجل-: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} [الحديد: ٢٩]، وقوله: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} [الحشر: ٧]، وقوله: {فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ} [النساء: ١٦٠]، وأمثالها كثير، وكلها تدل على أن الله يفعل شيئًا لشيء، وهو مقتضى الكمال.

وقد عقد ابن القيم –رحمه الله تعالى-، في كتابه الحافل "شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل"، بابين في بيان الحكمة والتعليل، والرد على منكريها، وهذا الكتاب من أحسن، إن لم يكن أحسن، ما ألف في القدر؛ فمن أراد أن يتبين هذا الأمر، ويستقصي جوانبه وأطرافه، فعليه به؛ فإنه اسم على مسمى.

إشكالات وجوابها:

يشكل على بعض الناس نصوص في باب القدر، منها:

- **قول النبي، صلى الله عليه وسلم:** (لَا يَرُدُّ القَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ)[١]: هل الدعاء يصرف القضاء المبرم المكتوب، فيقع خلاف ما كان في اللوح المحفوظ؟

الجواب: كلا، ولكن المقصود بالقضاء في قوله: لا يرد القضاء إلا الدعاء، ليس الذي في أم الكتاب، وإنما الأمر الذي توافرت أسبابه ودواعيه، فيكون الله تعالى قد قدر في الأزل أن يعترضه سبب آخر هو الدعاء، فيرتفع الدعاء، وينزل القضاء؛ فيعتلجان في السماء، فربما غلب الدعاءُ القضاءَ فصُرف عنه.

مثال ذلك: قول الله تعالى: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ} [يونس: ٩٨]؛ فقد خرج منهم يونس عليه السلام مغاضبًا، بعد أن يأس منهم، فكانوا مستحقين لنزول العذاب، وكاد أن يطبق عليهم، وينزل بساحتهم، لولا أنهم آمنوا، وخرجوا في طلب نبيهم، فكشف الله بإيمانهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، ومتعوا إلى حين؛ وذلك هو المكتوب سلفًا في اللوح المحفوظ.

فلو قدرنا أن إنسانًا دعا الله -سبحانه وتعالى-فصرف عنه البلاء، بسبب الدعاء، فالذي في اللوح المحفوظ أن الله تعالى كتب البلاء، وكتب الدعاء، فيكون في سابق علمه -سبحانه-كتابة السبب والمسبب، والأثر والمؤثر، فلا يخرج شيء عن قضاء الله، ولا يقال: إن الله غيّر ما كتب.

- **قوله تعالى: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد: ٣٩]**: هل يقع محو وإثبات في القدر؟

الجواب: إن المحو والإثبات، ها هنا، لا يتعلق بالمصائب، أو الأقدار، وإنما يتعلق بالحسنات والسيئات؛ فيمحو الله من السيئات، ويثبت من الحسنات ما يشاء، كما ورد في حديث: (إِنّ صَاحِبَ الشِّمَالِ لَيَرْفَعُ الْقَلَمَ ستّ سَاعَاتٍ عَنِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ الْمُخْطِئِ أَوِ الْمُسِيءِ، فَإِنْ نَدِمَ وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْهَا أَلْقَاهَا، وَإِلّا كُتِبَتْ وَاحِدَةً)[٢]، فقد يتوب العبد فتمحى سيئته، {إِنَّ الْحَسَنَاتِ

---

[١] أخرجه الترمذي: رقم (٢١٣٩).

[٢] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: رقم (٧٧٦٥) واللفظ له، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم (٦٦٥٠).

يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [هود: ١١٤]؛ فالأمر لا يتعلق بالمقدرات، وإنما يتعلق بالحسنات والسيئات؛ وعلى فرض أنه يتعلق بالمصائب والمقدرات، فإن هذا لا يطال ما في أم الكتاب؛ لأنه قال: {وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}، وأم الكتاب: اللوح المحفوظ، لا يتغير ما كتب فيه، وإنما يتغير ما في صحف الملائكة، فيما يبدو لهم من مقتضى الأحوال.

- **قول النبي** ﷺ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)[1]: هل يمكن أن يتغير ما قدر من الرزق والأجل؟

الجواب: لا إشكال في معنى الحديث، وإن كان قد استشكله بعض الشراح، وأتوا بأجوبة مُغربة، حتى قال بعضهم ما فحواه: قد قدر الله له قدرين، فإن هو وصل رحمه فأجله مائة، ورزقه مائة، وإن هو قطع رحمه فأجله خمسين، ورزقه خمسين! فيكون الأمر محتملًا، وهذا جواب متهافت ضعيف، لأنه يقتضي أن الله لم يقدر المقادير، ولم يفرغ من العباد، فيتنافى هذا مع أصل الإيمان بالقدر.

ومنهم من حمله على الأمر المعنوي، بأن المقصود البركة، بمعنى أن يبارك له في رزقه وعمره؛ وهذا خلاف ظاهر الحديث.

ولا إشكال بحمد الله، فإنما قال النبي –صلى الله عليه وسلم–ما قال ليكشف عن سنة من سنن الله في قدره، وهو أن الله–تعالى–يمد في أجل واصل الرحم، ويبسط له في رزقه؛ فحفز النبي –صلى الله عليه وسلم–أمته بذلك على صلة أرحامهم، كما لو قلت لصاحبك: إن أردت أن تعيش صحيحًا معافى، فاعتدل في مطعمك، ومشربك، ونومك، وتجنب ما يضرك، بناءً على سنن الله المطردة في خلقه، وكما تقول لصاحبك: إذا ذهبت في طريق سفر، ورمت السلامة من الحوادث، فلا تتجاوز السرعة المقررة، وانتبه لعلامات المرور.

وبالجملة، فكل ما قد يخطر بالبال في باب القدر، فإنها قد تشكل على شخص، ولا تشكل على غيره، ودين الإسلام محكم متين: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]، فينبغي لمن وقع في نفسه شيء أن يسأل فإنما شِفاء العِيِّ السؤال.

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: رقم (٢٥٥٧).